



التحديات الإقتصادية من ذي إيدج

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

رؤى من التحديث الاقتصادي للبنك الدولي أبريل 2026

edgeconsultancykw.com

[linkedin.com/company/edgeconsultancykw/](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw/)

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

الملخص التنفيذي

يُظهر تحديث البنك الدولي الصادر في أبريل 2026 ([رابط التحميل](#)) منطقة تعرضت لصدمة نزاع حادة تتمحور حول الخليج، مع امتداد آثارها إلى ما هو أبعد بكثير من ساحة المعركة المباشرة. وقد أدى إغلاق مضيق هرمز، والأضرار الواسعة التي لحقت بالبنية التحتية للطاقة والبنية التحتية المدنية، وارتفاع أسعار النفط والغاز، والزيادة الحادة في مستويات عدم اليقين، إلى إضعاف ملموس لتوقعات عام 2026 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان. وباستثناء إيران، من المتوقع الآن أن يتباطأ نمو منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان "MENAAP" من 4.0% في عام 2025 إلى 1.8% في عام 2026، في حين يُتوقع أن ينخفض نمو مجلس التعاون الخليجي من 4.4% إلى 1.3%.

كان انتقال التأثيرات عالميًا فوريًا. ففي الفترة بين 2 مارس و22 مارس، انخفض متوسط عبور السفن عبر مضيق هرمز إلى 5 سفن يوميًا مقارنة بـ 96 سفينة قبل عام، أي تراجع بنسبة 95%. وارتفع خام برنت، الذي أغلق عند 72.5 دولارًا للبرميل في 27 فبراير، بنحو 40% خلال أسبوع واحد، وتجاوز 112 دولارًا للبرميل بحلول 27 مارس، ليظل قريبًا من مستوى أعلى بنحو 60% مقارنة بمستواه قبل النزاع. كما ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي الأوروبي من نحو 11 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى أكثر من 18 دولارًا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، أي بزيادة تقارب 70%.

داخل المنطقة، تقع الأضرار الاقتصادية الأكثر مباشرة على إيران والعراق ولبنان ودول مجلس التعاون الخليجي. ويواجه كل من العراق والكويت وقطر تعطلات حادة بشكل خاص في الإنتاج نتيجة اعتمادهم على صادرات الهيدروكربونات التي تمر عبر مضيق هرمز. ويتوقع البنك الدولي الآن انكماشات في عام 2026 بنسبة 8.6% للعراق و6.4% للكويت و5.7% لقطر، في حين يتباطأ نمو المملكة العربية السعودية لكنه يظل إيجابيًا عند 3.1%.

كما يوضح التقرير أن النزاع لا يمثل مجرد صدمة اقتصادية كلية قصيرة الأجل. بل يؤدي إلى تعميق نقاط الضعف الهيكلية التي سبقت الأزمة، بما في ذلك انخفاض الإنتاجية، وضيق قاعدة الصادرات، وضعف ديناميكية القطاع الخاص، والاعتماد الكبير على النفط والغاز. ولهذا السبب ينتقل النصف الثاني من تقرير البنك الدولي إلى السياسة الصناعية، حيث يجادل بأن السياسة الصناعية المصممة بشكل جيد والانتقائية والمنضبطة يمكن أن تدعم التنوع وتعزز القدرة على الصمود على المدى الطويل، ولكن فقط عندما تتماشى مع القدرات المؤسسية وتكون مدمجة ضمن إدارة اقتصادية كلية سليمة. وقد ارتفع عدد إعلانات السياسات الصناعية في منطقة MENAAP بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي.

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

الموجة الصدمية العالمية

تأثيرات المنطقة في الشرق الأوسط

لا يقدم البنك الدولي رقمًا إجماليًا رسميًا واحدًا لمنطقة الشرق الأوسط ككتلة مستقلة. ومع ذلك، ومن الناحية التحليلية، يُعد الشرق الأوسط بوضوح منطقة الانتقال الأساسية للآزمة. فقد دخلت إيران ولبنان النزاع من مواقع ضعف اقتصادي عميق. وكانت إيران بالفعل تحت ضغط نتيجة العقوبات ونقص الإمدادات والتضخم، في حين ظل لبنان ضعيفًا هيكليًا بعد أزمة الدين السيادي والقطاع المصرفي والعملات التي بدأت في عام 2020. وقد أدى النزاع إلى تفاقم هذه نقاط الضعف بشكل حاد.

كان النزوح البشري واسع النطاق. وقدر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن ما يصل إلى 3.2 مليون شخص نزحوا داخليًا في إيران خلال الأسبوعين الأولين من النزاع. وفي لبنان، نزح أكثر من 1.2 مليون شخص، أي ما يقارب خمس السكان، بحلول 27 مارس. وتؤكد هذه الأرقام أن التوقعات الاقتصادية لا يمكن فصلها عن البعد الإنساني.

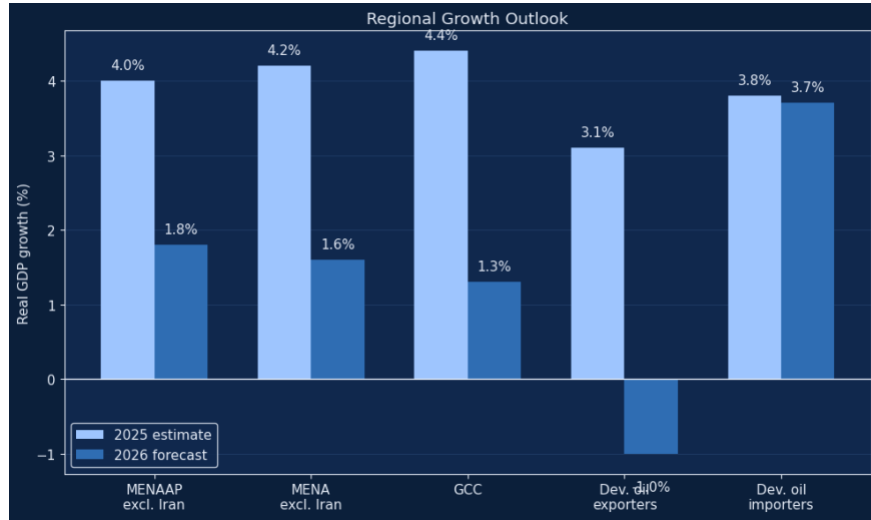
بالنسبة لدول الخليج والعراق، تتمثل القضية الأساسية في انهيار لوجستيات صادرات الهيدروكربونات وتعطل الإنتاج نفسه. ويشير البنك الدولي إلى أن أكثر من نصف إنتاج النفط الخام في الخليج يمر عادة عبر مضيق هرمز. ويُعد العراق والكويت والبحرين وقطر الأكثر تعرضًا نظرًا لافتقارهم إلى مسارات بديلة ذات أهمية. وتمتلك المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بعض القدرة على إعادة توجيه الصادرات، إلا أن الصدمة تبقى شديدة حتى في هذه الحالات. وقد قُدرت الانخفاضات في إنتاج النفط من فبراير إلى مارس 2026 بنحو 67% للعراق و79% لقطر، مع انخفاضات أقل ولكنها لا تزال ذات أثر ملموس بالنسبة للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

تحول النزاع إلى صدمة عرض عالمية بدلاً من كونه حدثًا إقليميًا محليًا. إذ يعالج مضيق هرمز نحو 20% من استهلاك النفط العالمي وحوالي 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية، مما يجعل إغلاقه الفعلي أحد أكثر الاضطرابات تأثيرًا على تدفقات الطاقة العالمية منذ عقود. ويعكس انهيار حركة الشحن وحده حجم الصدمة، حيث كادت حركة المرور عبر المضيق أن تتوقف في مارس 2026.

استجابت أسواق النفط بشكل فوري. فقد ارتفع خام برنت من 72.5 دولارًا للبرميل في 27 فبراير إلى أكثر من 112 دولارًا للبرميل بحلول 27 مارس. وهناك نقطتا مرجعية مهمتان. فقد ارتفعت الأسعار بنحو 40% خلال أسبوع واحد من اندلاع النزاع، وبحلول 27 مارس أصبحت أعلى بنحو 60% مقارنة بمستويات ما قبل النزاع. وفي الوقت نفسه، ارتفعت عقود النفط الآجلة قصيرة الأجل بوتيرة أكثر حدة بكثير من العقود الأطول أجلًا، في حين تحركت عقود تسليم ديسمبر إلى نطاق يتراوح بين 84 و85 دولارًا للبرميل، مما يشير إلى أن الأسواق لا تزال تتوقع عودة جزئية إلى الاستقرار بمرور الوقت.

تحركت أسواق الغاز بالتوازي. فقد ارتفع الغاز الطبيعي الأوروبي بنحو 70%، كما تضاعفت تكاليف شحن الناقلات تقريبًا خلال الشهر الذي أعقب اندلاع النزاع. ويسلط التقرير الضوء أيضًا على تأثيرات الجولة الثانية من خلال أسواق الأسمدة. إذ شكلت المنطقة نحو 35% من صادرات اليوريا النيتروجينية العالمية في عام 2024، وارتفعت أسعار اليوريا بنحو 50% بين 27 فبراير و27 مارس. وهذا يرفع من خطر تحول صدمة الطاقة الحالية إلى صدمة تضخم غذائي في المستقبل.

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط



توضيح: تراجعت توقعات النمو الإقليمي بشكل حاد منذ بداية النزاع، مع تركيز أشد التباطؤ في دول مجلس التعاون الخليجي والدول النامية المصدرة للنفط. وفي حين تظل الدول المستوردة للنفط ضمن نطاق النمو الإيجابي، فقد تم خفض التوقعات الإقليمية بشكل ملموس لعام 2026.

الآفاق الاقتصادية الكلية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان

يُعد خفض التوقعات الاقتصادية الكلية كبيرًا ومركّزًا. فباستثناء إيران، يُقدّر أن منطقة MENAAP قد سجلت نموًا بنسبة 4.0% في عام 2025، إلا أنه يُتوقع الآن أن ينخفض إلى 1.8% فقط في عام 2026، أي تخفيض بمقدار 2.4 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير 2026. أما بالنسبة لمنطقة MENA باستثناء إيران، فمن المتوقع أن يبلغ النمو 1.6% في عام 2026 مقارنة بـ 4.2% في عام 2025.

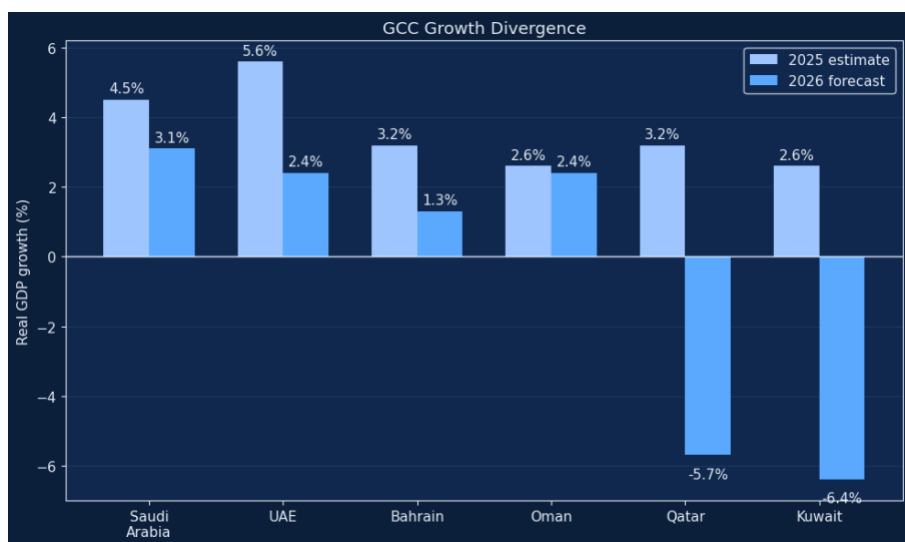
ويُعزى التباطؤ الإقليمي بشكل رئيسي إلى الدول المصدرة للهيدروكربونات الواقعة في مركز النزاع. وعلى النقيض من ذلك، شهدت توقعات النمو للدول المستوردة للنفط تغييرات أقل بكثير، رغم أن هذه الاقتصادات تواجه تأثيرات كبيرة من الجولة الثانية نتيجة ارتفاع تكاليف الوقود، واتساع الضغوط على الموازنات والحسابات الجارية، وتراجع النشاط السياحي، وضعف التحويلات المالية. وقد اتسعت درجة عدم اليقين في التوقعات بشكل كبير. إذ ارتفع متوسط الفارق بين أعلى وأدنى توقعات النمو لعام 2026 للاقتصادات المتأثرة بالنزاع من 2.7 نقطة مئوية قبل النزاع إلى 12.7 نقطة مئوية بعده، متجاوزًا 15 نقطة مئوية لكل من العراق وقطر.

نقطة عامة لمنطقة MENAAP والمناطق الفرعية

مجموعة الاقتصادات	نمو 2025	نمو 2026	التعديل مقارنة بتوقعات يناير 2026
MENAAP باستثناء إيران	4.0%	1.8%	-2.4 نقطة مئوية
MENA باستثناء إيران	4.2%	1.6%	-2.7 نقطة مئوية
مجلس التعاون الخليجي	4.4%	1.3%	-3.1 نقطة مئوية
الدول النامية المصدرة للنفط باستثناء إيران	3.1%	-1.0%	-5.7 نقطة مئوية
الدول النامية المستوردة للنفط	3.8%	3.7%	0.0 نقطة مئوية

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

الحساب الجاري للكثلة من 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2025 إلى 7.5% في عام 2026، في حين ينخفض العجز المالي الإجمالي من 2.4% إلى 1.4% من الناتج المحلي الإجمالي. وتكتسب هذه الاحتياطات أهمية خاصة، لا سيما وأن أكثر من 70% من واردات الغذاء لدول مجلس التعاون الخليجي تمر عبر مضيق هرمز، مما يترك المنطقة عرضة لضغوط سلاسل الإمداد حتى في ظل قوة المالية العامة نسبيًا.



توضيح: لا يتسم تباطؤ مجلس التعاون الخليجي بالتجانس. إذ تظل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ضمن نطاق النمو الإيجابي بفضل مستوى أعلى من التنوع وقدرة جزئية على إعادة توجيه الصادرات، في حين تواجه كل من قطر والكويت انكماشات أكثر حدة نتيجة تعرضهما الأكبر لتعطل مسارات تصدير الهيدروكربونات.

مجلس التعاون الخليجي: تباين حاد خلف العنوان

يخفي العنوان العام لمجلس التعاون الخليجي تباينًا قويًا. إذ يتباطأ أداء الكتلة ككل من 4.4% في عام 2025 إلى 1.3% في عام 2026، إلا أن توزيع الأداء على مستوى الدول غير متجانس. تظل المملكة العربية السعودية في المنطقة الإيجابية عند 3.1%، بينما يتباطأ نمو دولة الإمارات العربية المتحدة إلى 2.4%، والبحرين إلى 1.3%، وعمان إلى 2.4%. في المقابل، تدخل كل من قطر والكويت في انكماش حاد.

توقعات نمو مجلس التعاون الخليجي

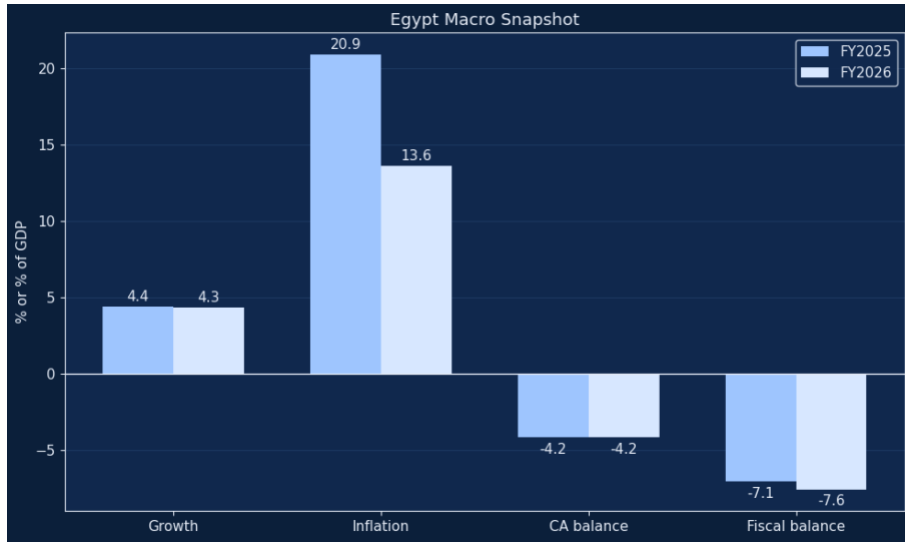
الدولة	نمو 2025	نمو 2026	التعديل مقارنة بتوقعات يناير 2026
المملكة العربية السعودية	4.5%	3.1%	-1.2 نقطة مئوية
الإمارات العربية المتحدة	5.6%	2.4%	-2.7 نقطة مئوية
البحرين	3.2%	1.3%	-1.8 نقطة مئوية
عمان	2.6%	2.4%	-1.2 نقطة مئوية
قطر	3.2%	-5.7%	-11.0 نقطة مئوية
الكويت	2.6%	-6.4%	-9.0 نقطة مئوية

يعكس فجوة المرونة الاختلاف في البنية التحتية ومستوى التنوع الاقتصادي. إذ تستطيع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة إعادة توجيه جزء من صادراتهما خارج الخليج، كما تمتلكان قطاعات غير نفطية أكبر. في المقابل، تعد الكويت وقطر أكثر عرضًا من الناحيتين الجغرافية والهيكلية. ويُعد العراق أكثر هشاشة، حيث يُتوقع أن يبلغ نموه في عام 2026 نحو -8.6% مع خفض بمقدار 15.1 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير.

وفي الوقت نفسه، لا يزال مجلس التعاون الخليجي يدخل هذه المرحلة مع احتياطات اقتصادية كلية أقوى مقارنة بمعظم دول المنطقة. فمن المتوقع أن يرتفع فائض

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

وتيرة البيع بعد اندلاعه. كما تراجع الجنيه المصري بنحو 10% بحلول 27 مارس، رغم بقاء الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية مستقرة.



توضيح: لا يزال نمو مصر الكلي يظهر درجة من المرونة النسبية، إلا أن الصورة الاقتصادية الكلية لا تزال تحت ضغط. فبينما يتراجع التضخم، تظل عجز الحساب الجاري والعجز المالي عند مستويات مرتفعة، مما يعكس تعرض الاقتصاد لتكاليف الطاقة المستوردة، وضعف تدفقات السياحة، وتشديد الأوضاع المالية الإقليمية.

تحديث الموازنة: منذ تاريخ إغلاق تقرير البنك الدولي في 27 مارس 2026، قامت مصر بعرض تفاصيل موازنتها للسنة المالية 2026/2027، والتي تغطي الفترة من 1 يوليو 2026 إلى 30 يونيو 2027. وتستهدف الموازنة الجديدة إيرادات بقيمة 4.0 تريليون جنيه مصري ونفقات بقيمة 5.1 تريليون جنيه مصري، بما يشير إلى فجوة تمويلية تقارب 1.1 تريليون جنيه مصري، مع نمو في الإيرادات بنسبة 27.6% يتجاوز نمو النفقات البالغ 13.2%.

مصر: أكثر مرونة، لكنها ليست بمنأى عن التأثير

لا تقع مصر في مركز النزاع، لكنها تظل شديدة التعرض من خلال أسعار الطاقة، والسياحة، والأوضاع المالية، والأرصدة الخارجية. ولا يزال البنك الدولي يتوقع أن تسجل مصر نموًا بنسبة 4.4% في السنة المالية 2025 و4.3% في السنة المالية 2026، مما يعكس مرونة في الاستهلاك الخاص والاستثمار، إلا أن النزاع يبطئ عملية خفض التضخم ويُبقي البيئة الاقتصادية الكلية هشة.

لقطة اقتصادية لمصر

المؤشر	السنة المالية 2025	السنة المالية 2026
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	4.4%	4.3%
التضخم	20.9%	13.6%
رصيد الحساب الجاري	-4.2% من الناتج المحلي الإجمالي	-4.2% من الناتج المحلي الإجمالي
الرصيد المالي	-7.1% من الناتج المحلي الإجمالي	-7.6% من الناتج المحلي الإجمالي

تُعد الهشاشة الخارجية كبيرة. إذ تمثل واردات النفط والغاز في مصر نحو 15% من إجمالي فاتورة الواردات السلعية وفق متوسط الفترة من 2015 إلى 2024. ورغم أن هذه النسبة أقل من نحو 25% المسجلة في لبنان وباكستان واليمن، فإنها تظل أعلى بشكل ملموس من المتوسط العالمي. وبالتالي، فإن ارتفاع أسعار الوقود ينتقل بسرعة إلى ضغوط على الحساب الجاري والتضخم.

وقد تفاعلت السياحة والأسواق بالفعل. إذ انخفضت حركة الوصول الجوي إلى القاهرة بنحو 20% خلال الأسابيع الأولى من النزاع. وعلى الصعيد المالي، كان المستثمرون الأجانب بائعين صافيين في الأسهم المصرية قبل النزاع، وازدادت

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

الإيجابي المعتاد بين ارتفاع أسعار النفط وزيادة تدفقات التحويلات هذه المرة، لأن الصدمة مرتبطة بتعطّل الإنتاج وتضرر البنية التحتية، وليس فقط بارتفاع الإيرادات. ومن شأن ضعف سوق العمل في دول مجلس التعاون الخليجي أن يضغط بشكل مباشر على الأسر ذات الدخل المنخفض في المنطقة الأوسع.

السياسة الصناعية كاستجابة طويلة الأجل

ينتقل الفصل الثاني من التقرير بشكل استراتيجي من إدارة الأزمة إلى التحول الهيكلي. وتتمثل حجته الأساسية في أن العديد من اقتصادات منطقة MENAAP دخلت هذه الصدمة وهي تعاني من نقاط ضعف هيكلية قائمة مسبقاً، وبالتالي فإن تحقيق المرونة على المدى المتوسط يتطلب أكثر من مجرد الاستقرار الاقتصادي. فهو يتطلب التنويع، وتعزيز قدرات القطاع الخاص، وتحسين جودة المؤسسات، واعتماد سياسة صناعية أكثر انضباطاً.

يُعرّف البنك الدولي السياسة الصناعية بشكل واسع على أنها تدخل حكومي يُتوقع أن يزيد من الأنشطة الاقتصادية الاستراتيجية. ووفق هذا التعريف، تشمل السياسة الصناعية تدخلات عامة موجهة، وحوافز سوقية، وبعض التدخلات في الاقتصاد الكلي. وقد ارتفع نشاط السياسة الصناعية في منطقة MENAAP بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال العقد الماضي، وغالباً ما يكون تنفيذها أقل وضوحاً مقارنة بمناطق أخرى، نظراً لأنها تُنفذ عبر الشركات المملوكة للدولة، وصناديق الثروة السيادية، والمؤسسات شبه الحكومية، وليس فقط عبر الوزارات الرسمية.

وتُظهر خطط التنمية الوطنية عبر المنطقة درجة عالية من التقارب في السياسات. إذ يظهر خلق الوظائف في جميع الخطط التسع عشرة، ويُعد البطالة تحدياً في 15 خطة، بينما يظهر تطوير رأس المال البشري في 18 خطة. كما يكشف استهداف

ويشير ذلك إلى موقف توسعي مضبوط، حيث تحافظ الحكومة على دعم الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والنشاط الاقتصادي، مع استهداف فائض أولي بنسبة 5%، وخفض العجز الكلي إلى 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي، وتقليص الدين العام بحلول يونيو 2027. وتبقى الإشارة السياسية واضحة: تسعى مصر إلى تحقيق توازن بين الدعم الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي مع تنفيذ تدريجي لضبط أوضاع المالية العامة، إلا أن التنفيذ سيعتمد بشكل كبير على تحقيق الإيرادات والانضباط في التنفيذ.

الغذاء والسياحة والتحويلات والتداعيات المالية

يُظهر التقرير قوة خاصة في تحليل قنوات الانتقال غير النفطية. أولاً، الغذاء. تعتمد اقتصادات منطقة MENAAP بشكل كبير على واردات الحبوب، كما تنفق الأسر ذات الدخل المنخفض نسبة غير متناسبة من ميزانياتها على الغذاء. وبالتالي، فإن ارتفاع تكاليف الأسمدة والشحن يخلق مخاطر تضخمية ورفاهية واسعة النطاق، لا سيما في الدول المستوردة الهشة والمثقلة بالديون.

ثانياً، السياحة. كان الانهيار الفوري في حركة الطيران الإقليمية أكثر حدة في دول الخليج والمناطق القريبة من بؤر النزاع. فقد انخفض متوسط أعداد الوافدين إلى أبوظبي والدوحة ودبي بأكثر من 70% بحلول 25 مارس مقارنة بالأسبوع الذي سبق النزاع، بينما انخفضت الأعداد في عمان بنحو النصف وفي بيروت بنحو الثلثين. وشهدت كل من القاهرة وكراتشي تراجعاً بنحو 20%. وقد بلغت إيرادات السياحة في لبنان نحو 28% من الناتج المحلي الإجمالي وفي الأردن نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلهما أكثر عرضة للتأثر.

ثالثاً، التحويلات. تعتمد كل من مصر والأردن وباكستان واليمن بشكل كبير على تدفقات الدخل من العمال في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد لا يستمر الارتباط

النزاع وصدمة الطاقة وآفاق الاقتصاد الجديدة في الشرق الأوسط

الخلاصة

يجعل تقييم البنك الدولي الصادر في أبريل 2026 ثلاثة استنتاجات حتمية. أولاً، تحول النزاع المتمركز في الخليج إلى صدمة اقتصادية كلية عالمية حقيقية عبر قنوات النفط والغاز والشحن والغذاء والقطاع المالي. ثانياً، يتحمل الشرق الأوسط الجزء الأكبر من الأضرار الفورية، مع تركيز الخسائر الاقتصادية الكلية الأشد في الاقتصادات الأكثر اعتماداً على صادرات الهيدروكربونات ولوجستيات الخليج. ثالثاً، عززت الأزمة من إلحاح تنفيذ الإصلاحات الهيكلية المؤجلة منذ فترة طويلة.

وتواجه المنطقة الآن صدمة دورية واختباراً هيكلياً في آن واحد. ففي المدى القصير، يتمثل التحدي في إدارة التضخم وتعطل التجارة والضغط المالية وضعف السياحة وتقلبات الأسواق المالية. أما في المدى المتوسط، فالتحدي أكبر، ويتمثل في إعادة بناء المرونة من خلال التنويع وتعزيز المؤسسات وتحسين تصميم السياسات. ويظل السلام شرطاً أساسياً للتعافي، إلا أن جودة السياسات ستحدد ما إذا كان التعافي، عند حدوثه، مجرد استقرار مؤقت أم تحولاً حقيقياً نحو نمو أكثر مرونة واستدامة.

القطاعات عن اتجاهات واضحة. حيث يتم استهداف السياحة في 16 خطة، والزراعة في 14 خطة، والكيمويات في 8 خطط، والصناعات الثقيلة في 7 خطط.

ويمتلك الخليج أكبر قدرة على التنفيذ. إذ تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر على الدعم وسياسات التوطين مقارنة بمجموعات MENAAP الأخرى، في حين تعتمد الدول المستوردة للنفط والدول النامية المصدرة للنفط بشكل أكبر على السياسات المرتبطة بالواردات. ويُعد حجم القدرة المالية التي تقودها الدولة في الخليج لافتاً بشكل خاص. ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، تُقدّر أصول صناديق الثروة السيادية بنحو 460% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المملكة العربية السعودية، ضاعف صندوق الاستثمارات العامة الأصول تحت الإدارة بين عامي 2020 و2024، في حين ارتفعت حصة الاستثمارات المحلية من 47% إلى 79%.

ويأتي استنتاج التقرير متوازناً. إذ يمكن للسياسة الصناعية أن تساعد الدول على تحقيق التنويع وبناء القدرات ودعم التحول الهيكلي، لكنها ليست بديلاً عن الاستقرار الاقتصادي الكلي أو جودة المؤسسات أو إصلاح القطاع الخاص. وتكون أكثر فاعلية عندما تكون انتقائية ومنضبطة، ومتماشية مع قدرات الدولة، وخاضعة لآليات واضحة للرصد والتقييم والانتهاج التدريجي.



ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية "استشارات رائدة. نتائج مستدامة."

تقارير اقتصادية: في شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نحن نقدم معلومات اقتصادية استراتيجية لمساعدة الأعمال التجارية والمستثمرين وصناع القرار للبقاء في الصدارة. استكشف تقاريرنا الاقتصادية الشاملة، ونشراتنا الاقتصادية الأسبوعية، وتقارير القطاعات والتقارير الخاصة التي تغطي الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي والأسواق العالمية. للاطلاع وتنزيل تقاريرنا ونشراتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

edgeconsultancykw.com/ar/economic-reports/

اتصل بنا: فريق خدمة العملاء لدينا يتطلع لخدمتكم!

ساعات العمل: من الساعة ال ٩ صباحا وحتى ال ٥ مساء، من الأحد إلى الخميس

هاتف/واتساب: 00965-22286370

البريد الإلكتروني: Info@edgeconsultancykw.com

لينكد إن: [linkedin.com/company/edgeconsultancykw](https://www.linkedin.com/company/edgeconsultancykw)

العنوان: القبلة، قطعة ١٤، شارع حمد الصقر، برج رقم ١٥ (برج يعقوب)، مكتب رقم C11، مدينة الكويت، الكويت.

لمزيد من المعلومات، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

edgeconsultancykw.com/ar/contact-us/

خدماتنا: تقدم ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية نطاقا واسعا من الخدمات الاستشارية لتغطي الاحتياجات المتنوعة للأعمال التجارية والمشاريع ضمن القطاع الخاص والعام على حد سواء في المجالات التالية:

- **الاستشارات الاقتصادية:** دراسات الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات الاقتصادية، برنامج الائتمان المصرفي الاستشاري، والاستشارات الاستثمارية (عدا الأوراق المالية).
- **الاستشارات في المشاريع التجارية:** دراسات الجدوى، استشارات للشركات التي تتضمن أغراضها التعامل في القطاع العقاري، استشارات مشاريع التخصيص ومشاريع B.O.T.
- **الاستشارات المصرفية والمعلومات التجارية:** مراجعة هيكل التسهيلات المصرفية القائمة، ترتيبات التمويل، جدولة التسهيلات المصرفية والتسويات المصرفية.
- **الاستشارات الإدارية:** هيكل الشركات، استشارات التحول الرقمي، استشارات التخطيط الاستراتيجي للشركات، البرنامج الاستشاري الإداري، تنظيم المؤتمرات و ورش العمل.
- **الاستشارات المتعلقة بال ESG (المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة).**
- **استشارات العلاقات العامة.**
- **الاستشارات التسويقية.**

لمزيد من المعلومات عن خدماتنا، يرجى زياره موقعنا الإلكتروني:

edgeconsultancykw.com/ar/our-services/

حقوق النشر © 2026 لشركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. جميع الحقوق محفوظة.

لا يجوز تعديل أو عمل هندسة عكسية أو إعادة إنتاج أو توزيع أي محتوى وارد في هذا التقرير (بما في ذلك البيانات أو التحليلات أو النتائج) أو أي جزء منه ("المحتوى") بأي شكل أو وسيلة أو تخزينه في قاعدة بيانات أو نظام استرجاع دون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م. ("ذي إيدج"). لا يجوز استخدام "المحتوى" لأي غرض غير قانوني أو غير مصرح به. لا تقدم شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م، أو أي من مديريها أو مساهميها أو موظفيها أو كوارها (ويُشار إليهم مجتمعين بـ"أطراف ذي إيدج") أي ضمانات أو تعهدات صريحة أو ضمنية بشأن اكتمال أو دقة أو توقيت أو توافر "المحتوى". ولا تتحمل أطراف ذي إيدج أي مسؤولية عن أي أخطاء أو سهو (سواء كان ذلك بسبب إهمال أو غيره) بغض النظر عن السبب أو عن أي نتائج يتم الحصول عليها من استخدام "المحتوى". لا تتحمل "أطراف ذي إيدج" في أي حال من الأحوال أي مسؤولية تجاه أي طرف عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو نموذجية أو تعويضية أو عقابية أو خاصة أو تبعية، أو أي تكاليف أو مصاريف أو أتعاب قانونية أو خسائر (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: فقدان الدخل، أو الأرباح، أو تكاليف الفرصة البديلة، أو الخسائر الناتجة عن الإهمال) مرتبطة باستخدام "المحتوى". قد يكون جزء من المحتوى قد تم إنشاؤه بمساعدة أداة ذكاء اصطناعي (AI) ويتم تحرير ومراجعة واعتماد أي "محتوى" منشور تم إنشاؤه أو معالجته باستخدام الذكاء الاصطناعي من قبل كوار ذي إيدج". على الرغم من أن "ذي إيدج" قد حصلت على معلومات من مصادر تعتقد أنها موثوقة، فإنها لا تُجري تدقيقاً ولا تلتزم بإجراء العناية الواجبة أو التحقق المستقل من أي معلومات تم الحصول عليها.

هذا التقرير مخصص لأغراض إعلامية وتعليمية فقط ويتم توزيعه على أساس مجاني واختياري. ولا يشكل هذا التقرير نصيحة استثمارية أو توصية أو عرضاً أو دعوة لشراء أو بيع أي أدوات مالية أو أوراق مالية وأي آراء واردة في التقرير قابلة للتغيير دون إشعار مسبق. ولا تتحمل "أطراف ذي إيدج" أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار تنشأ عن استخدام هذه المعلومات. يُنصح القراء بشدة بإجراء العناية الواجبة الخاصة بهم والتشاور مع مستشار مالي مؤهل قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية أو مالية.

ملحوظة عامه بشأن جميع الأنشطة: جميع الخدمات الاستشارية المقدمة - وفقاً لشروط التعاقد مع العملاء - خاضعة لقوانين دولة الكويت والتعليمات والضوابط الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة، وفي حالة تطلب تقديم الخدمات بموجب العقود المبرمة مع العملاء الاستعانة بمهنيين أو شركات متخصصة في أي مجال أو الاستعانة بأشخاص مرخص لهم لتنفيذ أي من المهام المذكورة أعلاه - حسب طبيعة نشاط الجهات المستعان بها - فسيتم الاستعانة بهم وفقاً لما سيتم الاتفاق عليه.

شركة ذي إيدج للاستشارات الاقتصادية ذ.م.م.

edgeconsultancykw.com — +965-22286370

القبلة، قطعة 14، شارع حمد الصقر، برج 15 (برج يعقوب)، مكتب C11

مدينة الكويت، دولة الكويت